

جُزْء

أَسْمَاءُ الصِّمِّ

لِإِثْبَاتِ

تَحْرِيمِ غَيْسِلِ الْإِبْنِ لِسُلَامٍ

لَأَبِي الْفَضْلِ

عَبْدَ اللَّهِ مُحَمَّدَ الصَّدِّيقِ

عَفِيَ عَنْهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأكرمين. وبعد فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساً جهالاً فاستلوا فافقوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. خلت البلاد من العلماء، وتصدر للفتوى من لا يحسنها، ولا يستحقها. وكثر بفتاويهم الجهل والضلال، وأوقعوا من استفتاهم أو سمع كلامهم في مخالفة أحكام الشريعة مخالفة مريضة قبيحة، لا يجوز السكوت عليها. وصدق عليهم قول الله تعالى .

(ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

وتلك الفتاوى الآثمة كثيرة، يعسر تتبعها، لكنني افردت الكلام على اثنتين منها، لأنى سئلت عنهما وألح على الطلبة وغيرهم في الكتابة عليهما، لعظم ضررهما، ولولا ذلك ما كتبت فيهما حرفاً، لأن الانصاف غير موجود، والاعتراف بالخطأ من المسخطيء مفقود. والى الله المشتكى من ذهاب العلماء، ومن كثرة الجهل والاختلاف، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة الا بالله.

الفتاوى الأولى

شخص متزوج وأراد أن يأخذ امرأة أخرى. وسأل: هل يجوز له أن يتزوج على امراته بنت اختها؟

فأجاب بعض التفتيشين بالتجوز. واستدل بأن الله حرم الجمع بين الأختين فقط. وعلمت أن العمل بهذا مانع بين كثير من الناس يجمعون بين المرأة وخالتها. وهذا الفكاك باطل، لأن حرام بالنسبة المترتبة، وبالإجماع.

أما السنة فروى أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها. وفي رواية لهم أيضا: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعتتها وبين المرأة وخالتها.

وروى أحمد والبخاري والترمذي عن جابر، قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها.

وفي رواية: نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة اختها.

زاد أبو هريرة في صحيح البخاري: فصرى أي تعتقد خالة أيها بتلك المنزلة. يعني أنه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالة أيها.

وللحديث طرق عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو، وأنس وأبي سعيد الخدري وعائشة وأبي أمامة وسرة وأبي الدرداء وحباب بن أشيد ومعد بن أبي وقاص وزينب امرأة ابن مسعود. قال المحافظ

ابن حجر في فتح الباري: وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة
واحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى وأجزاء
والطبراني وابن حبان وغيرهم، ولو لا خشية استغويل لأوردتها
مفعلة /هـ/ فالحديث متواتر،

وأما الإجماع. فقال الامام اشافعي: تحريم الجمع بين من
ذكر، هو قول من لقيته من المفتين. لا اختلاف بينهم في ذلك اهـ

وقال الترمذي يعد رواية الحديث: العمل على هذا عند عامة
أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا أنه لا يحل لمرجل ان يجمع
بين المرأة وعمتها أو خالتها. ولا ان تتكح المرأة على عمها
أو خالتها اهـ.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم. وإنما
قال بالجواز فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالسنة، وافترق
أهل العلم على القول به، لم يضر خلاف من خالفه اهـ.

قال الحافظ ابن حجر: وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر
وابن حزم، والقرطبي والنسوي تكن استثنى ابن حزم عثمان
البتي، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى
القرطبي الخوارج. وقال: ولا يمتد بخلافهم، لأنهم مرقوا من الدين اهـ.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم: وأجمع المسلمون على
الأخذ بهذا النهي الاطائفة من الخوارج لا يلتفت إليها اهـ وفي
صحيح مسلم: قال ابن شهاب: فترى خالة أيها وعمه أيها بتت
المنزلة، قال عياض: وهذا صحيح، لأن كلا منهما يطلق عليه عمه
وخالة وان علون، ونقل في البحر الزخار القول بإجواز عن البتي

وبعض الخوارج الروافض.

فتبين من هذا اجماع السلف وأهل السنة وأصحاب المذاهب
المتبوعة ومعهم الزيدية على المنع.

لمن عقد على امرأة وعمتها أو خالتها. فاعقد باطل لا يصح ولو
عقد على أحدهما بعد الأخرى فالعقد الأخير باطل وكذلك لا
يصح الجمع بين المرأة وعمة أبيها. أو خالة أبيها.

ومن جمع بينهما فهو زان ، يجب عليه العقوبة ، مع التفریق
بينهما ، والله أعلم .

الفتوى الأخرى وهي فتوى آئمة أيضا. وقد رجم البلاء بها
عند بعض العامة الذين لا يعرفون قبيلة من دبير، يعمد أحدهم إلى
أمه حين تموت. فيغسلها بنفسه، ولا يدعو امرأة تغسلها. وهذه
بدعة لم يسبق لها مثيل. ولذلك سميتها : بدعة البدع، فإن
البدع على كثرتها لم يكن فيها هذا النوع العجيب الذي لا يخطر
على بال انسان !! ولا أدري المصلحة التي دعت إليها؟ إلا أن
تكون تلك المصلحة عدم دفع أجرة الفاسدة!.

وان في غسل الرجل لامراته خلافا بين العلماء، مع أنه يجوز
له من كشف عورتها ما لا يجوز لابنها.

وقد ماتت بنت النبي صلى الله عليه وسلم في حياته فلم يغسلها،
لكن دعا أم عطية التي تغسل النساء وعلمها كيفية غسلها، فغسلتها
وهو خارج البيت.

وقال لها «إذا فرغت فأعلميني» فلما فرغت أعلمته فأعطاهما
أزاره وأمرها أن تلف بهته فيه.

ففي الصحيحين وغيرهما عن أم عطية الانصارية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين توفيت ابنته، فقال «اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذك بماء وسدر واجملن في الآخر كافورا أو شيئا من كافور فاذا فرغتن فاذنني» فلما فرغنا آذناه، أعطانا حقوه فقال «أشعرنها إياه» يعني الففنها به، قال الحافظ ابن حجر: وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين اه والنحر بكسر الحاء وفتحها وبسكون القاف الازار،

فالذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم، هو الواجب في حق من ماتت له امرأة ذات محرم منه كأمه أو بنته أو اخته، يدعى من يمسها من النساء ويجهزنها، ولا يجوز أن يباشر غسلها بنفسه فاز فعل، كان عاصيا أثما عند الله تعالى، لأنه فعل حراما بالاجماع.

وهذه نصوص العلماء في الموضوع.

قال ابن قدامة في المغني: فصل وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء، ولا لأحد من النساء غسل غير من ذكر من الرجال، وإن كن ذات رحم محرم، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقد روى عن أحمد أنه حكى له عن أبي قلابة غسل ابنته، فاستعظم ذلك ولم يعجبه وذلك أنها محرمة حال الحياة فلم يجز غسلها كالأجنبية وأخته من الرضاع فإن لم يوجد من يغسلها، فُقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يغسل أخته إذا لم يجد نساء؟ قال: لا، قلت: فكيف يمنع؟ قال: يغسلها وعليها ثيابها يصب الماء صبا، قلت: لأحمد: وكذلك كل ذات محرم تغسل وعليها ثيابها؟ قال:

نعم. وذلك لأنه لا يحل معها.

والأولى أن تيمم كالأجنبية. وقال الحسن ومحمد ومالك والشافعي:
لا بأس بغسل ذات محرمه عند الضرورة.

وقال النووي في المجموع، بعد أن ذكر أن المرأة إذا ماتت وليس
لها زوج، يغسلها النساء وأولاهن ذوات محارمها كبناتها وأختها :
فإن لم يكن نساء أصلاً، غسلها الأقرب فالأقرب من رجال المحارم
على ما سبق فيما إذا مات رجل فيقدم الأب ثم الجد ثم الابن على
الترتيب السابق. ثم قال :

فرع في مذاهمهم في غسل الرجل أمه وبنته وغيرهما من محارمه،
ذكرنا أن مذهبنا جوازه بشرطه السابق، يعني فقد النساء أصلاً،
وبه قال أبو قلابة والأوزاعي ومالك، ومنه أبو حنيفة وأحمد،
دليلنا أنها كالرجل بالنسبة إليه في العورة والخلوة اه وفي فتح
القدير من كتب الحنفية: مانعه:

وإذا ماتت المرأة - ولا امرأة - فإن كان محرم من الرجال يممها
باليده، والأجنبي بالخرقة، ويفض بصره عن ذراعيها. وفي المدونة
الكبرى: قال مالك : أن ماتت المرأة مع رجال لا نساء معهم،
فإن كان فيهم ذو محرم منها، غسلها من فوق ثوب، ولا يفض يديه
لجسدها، وإن لم يكن ذو محرم يمم وجهها ويديها إلى الكوعين اه.

وهذا في مختصر الشيخ خليل أيضاً. ونصه:

والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف شعرها ولا يضفر ثم محرم
فوق ثوب ثم يمتد لكوعيهها اه.

وانظر شرح الزرقانسي عليه

وفي اقرب المسالك وشرحه للعلامة الدردير: مانصه: فإن لم يكن للمرأة زوج ولا سيد فأقرب امرأة لها تغسلها فالأقرب لها، فتقدم البنت فالأم فأخت شقيقة الخ ثم بعد من ذكرت أجنبية ثم ان لم توجد أجنبية غسلها محرم ويستتر وجوبا جميع بدنها ولا يباشر جسدها بذلك بل بخرقه كثيفة يلفها الغاسل على يده ويدلك بها ثم اذا لم يوجد محرم يممت الميتة لكوعياها لا لرفقياها اهـ.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد :

وأما من يجوز أن يغسل الميت فانهم اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال، والنساء يغسلن النساء، واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال أو الرجل يموت مع النساء مالم يكونا زوجين ، على ثلاثة أقوال : فقال قوم : يغسل كل واحد منهما صاحبه من فوق الثياب، وقال قوم: ييمم كل واحد منهما صاحبه، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال قوم: لا يغسل أحدهما صاحبه ولا ييممه، بل يدفن من غير غسل، وبه قال الليث بن سعد.

وسبب اختلافهم هو الترجيح بين تغليب النهي على الأمر أو الأمر على النهي، وذلك أن الغسل مأمور به، ونظر الرجل الى بدن المرأة، والمرأة الى بدن الرجل منهي عنه.

فمن غلب النهي تغلبا مطلقا أعنى لم يقس الميت على الحي في كون طهارة التراب له بدلا من طهارة الماء عند تعذرهما، قال : لا يغسل واحد منها صاحبه ولا ييممه، ومن غلب الأمر على النهي، قال: يغسل كل واحد منها صاحبه، أعنى غلب الأمر

صل النهي فليها مطلقا. وسر ذهب الى انهم. فلاحه رأى انه لا يخلق الأمر والهي في ثلث تعارض. ومنك ار انظر الى مواضع التهم بجور بكل اصمير. ولعلك رأى مايك ان يهم الرجل المرأة في يديها ووجهها فقط. لكن ذلك مسا ليس بمشورة. وان يهم المرأة الرجل الى المرفقين. لأنه ليس في الرجل مشورة الامس السرا الى الركبة على مدهبه. فكان الضرور. انني نعت الميت من الفيل الى التهم. عند من قال به هي تعارض الأمر والنهي فكانه شبه هذه الضرورة بانعزورة اسي بجور معها للهي انهم. وهو تضييع فيه يمد. ولكن عليه الجمهور.

فأما مالك فاختلف قوله في هذه المسألة. فسر قال : يهم كل واحد منهما صاحبه. قولاً مطلقاً. ومرة فرق في ذلك بين المحارم وغيرهم.

ومرة فرق في ذوى المحارم بين الرجال والنساء. فيتحمل عنه في ذوى المحارم ثلاثة أقوال

أفهرما : أنه يفضل كل واحد منهما صاحبه على الثاب.
والثاني : أنه لا يفضل أحدهما صاحبه. لكن يهمه. مثل قول الجمهور .

والثالث : الفرق بين الرجال والنساء. أعنى تفضل المرأة الرجل. ولا يفضل الرجل المرأة .

لسبب المنع أن كل واحد منهما لا يحل له أن ينظر الى موضع الفسل من صاحبه. كالأجانب سواء.

وسبب الإباحة : أنه موضع ضرورة. وهم اصغر في ذلك من الأجانب. وسبب الفرق : أن نظر الرجال الى النساء األفظ من

يُظَرُّ النِّسَاءُ إِلَى الرِّجَالِ، بِدَلِيلِ أَنَّ النِّسَاءَ حُجِبْنَ عَنِ نَظَرِ الرِّجَالِ ،
وَلَمْ يُحْجَبِ الرِّجَالُ مِنَ النِّسَاءِ أَهْ وَهُوَ تَحْقِيقُ نَفْسٍ .

الخلاصة

يَتَمَحَصَرُ مِمَّا بَيْنَاهُ وَنَقَلْنَاهُ :

أَنَّ فِعْلَ الرِّجَالِ لَأَمْرَاءِ ذَاتِ مَحَرَمٍ لَا يَجُوزُ، بَلْ هُوَ حَرَامٌ،
بِخِلَافِهِ .

وَأَمَّا حُجْلُ الْخِلَافِ فِي حَالَةِ الْفُرُوقَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ
أَنْ يُلْغِي الرِّجَالَ يَدَهُ إِلَى يَدِنِ ذَاتِ مَحَرَمٍ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا وَمِنْ
سُورَةِ مِنَ الثِّيَابِ، بَلْ يَغْلِيهَا بِثِيَابِهَا وَيَلْفَ عَلَى يَدِهِ خُرْقَةً
يُنْكِيهَا بِهَا .

وَأَنَّ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ؟:

تتمة

لَوْجِبَ اللَّهُ الْأَسْتِثْنَاءُ عَلَى الْأَيُّوِينَ وَالْمَحَلُّومِ فِي قَوْلِهِ تَمَلَّسِي (وَإِذَا
بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْطُذِّنُوهُمَا كَمَا أَسْتَأْذِنُ الْفُتَيَّانِ مِنَ قُبُلِهِمْ) .

أَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَسْتَأْذِنُ عَلَى امْرَأَةٍ؟ قَالَ : «نَعَمْ أَلَا تَرَاهَا
مُرِيانَةً؟» .

وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ فِي الْمَوْحِطِ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ أَبِي عَرَابَةَ فِي السَّنَنِ عَنْ عَطَاءٍ
بِهِ إِسْرَارٌ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَأْذِنُ عَلَى امْرَأَةٍ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .
قَالَ : أَنِّي مِمَّا فِي الْبَيْتِ . قَالَ : «لَسْتَ بِمَعْلُومٍ عَلَيْهَا» قَالَ : أَنِّي خَائِفٌ
أَلَّا يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا كَمَا دَخَلْتُ؟ قَالَ : «أَلَا تَرَاهَا عَرِيانَةً؟» قَالَ :

لا قال «فاستأذن عليها» .

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه: أنه سئل «استأذن الرجل على والدته؟ قال نعم إن لم تفعل رأيت منها ما تكره» .

وروى ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب قال: «ليستأذن الرجل على والدته، فإنما نزلت (وإذا بلغ الأطفال منكم العلم) في ذلك» .

وروى ابن أبي شيبة وابن جرير والبيهقي في السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه: إن رجلاً سأله: «استأذن على أمي؟ فقال: نعم ما على كل أخيانها تحب أن تراها» .

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد عن جابر رضي الله عنه قال: «ليستأذن الرجل على والده وأمه وإن كانت عجوزاً وأخيه وأخته وأبيه» .

وروى سعيد بن منصور والبخاري في الأدب وغيرهما عن عطاء : أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما : «استأذن على اختي؟ قال : نعم، قلت : (إنها في حجرى، وإنى أنفق عليها، وإنها معي في البيت) استأذن عليها قال: نعم إن الله يقول (وإذا بلغ الأطفال منكم العلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم)» .

فالأذن واجب على خلق الله أجمعين .

أفادت هذه الأحاديث والآثار، وجوب الاستئذان على الأم، لئلا يراها ولدها عريانة، وهذا مستحسن في عرف الناس وعاداتهم: أن يدخل الرجل على والدته وغيرها من معارمه

ومن في ثيابهن مستورات غير عاريات، وهو أدمى للشمسة والوقار، فكيف يجوز للرجل أن يدخل على أمه وهي على المنسل عريانة؟ وهل هي تحب أن يراها كذلك؟ هي بالضرورة لا تحب ذلك ولا تقبّه، فهو بعمله عاص لها ومخالف لرغبتها، وهذا نوع من 'المقوق'.

بل لو لم يحرم الشرع غسل الرجل لأمه الميتة، كانت المروءة والكرامة تأيانه وتستقيحان عمله؛ والامام الشافعي رضي الله عنه يقول: لو أعلم أن الماء البارد ينقص مروءتي، ما شربته، فذلك أن الرجل يعيش في المجتمع بمروءته وكرامته معترفا مقصرا، فحفا فقدمهما فقد الاحترام والتقدير.

فأي مروءة وأي كرامة لمن يدخل على أمه وهي ميتة على المنسل عريانة، ويفضي يده إلى ثدييها وصدرها وفخذيها وفرجها وهو يفسها؟؟ تالله أن من يقوم بهذا العمل الشائن لهو أقبح بالمحيوان الأعجم الذي لا يدرك ولا يعقل، ويجب أن يمزر ويؤدب، لانتهاكه حرمة والفتنة. وامرأة الأب مثل الأم سواء، لأن الشرع حرم على الرجل انظر إلى بدن امرأة كان أبوه يستمتع بها، وجعل ذلك مقنا والمياذ ياته.

ملحوظة

لأنك البهجة الذين يفضلون أمهاتهم، لا يلتزمون بحالة الضرورة التي نص عليها العلماء، وهي مفقودة، لكثرة النساء الفاسلات، لكنهم اتخذوا ذلك العمل القبيح ديدنا لهم وعادة، وتركوا حكم الدين وراءهم ظهريا، فماذا أعد الله لهم من أيام العذاب؟ إنه سبحانه المنفرد بعلم ذلك، والمجازي كل نفس بما كسبت هنالك